فقولي والخلف مبتدا وفي سوى وصل خبر وسوى الوصل هو النعت والحال والخبر
وذا الاشارة الى ما يتعلقان به المحذوف ويجوز ان يكون الخبر هو قولي في تقدير
ذا الحذف وهو الاحسن فعلى الاول تكون في الاولى متعلقة بالخلف والثانية متعلقة
بمحذوف وعلى الثاني كلتاهما متعلق بمحذوف لان في سوى حال من ذا الحذف
وجاز مجيء الحال منه لان المضاف مصدر وهو مما يعمل في الحال والباء في قولي
باستقر متعلقة بتقدير ومستقر معطوف باو المنوعة على استقر وقدمت
الفعل في الذكر على اسم الفاعل تنبيها على رجحان مذهب الاكثرين وقولي
مضاه اي مشابه وهو معطوف باو المخيرة على استقر اي لا يتعين على كلا
اللغويين التقدير من هذه المادة بل يجوز التقدير بما شبههما نحو ثبت [struck]
او ثابت او كان او كائن وقولي و[struck] سما بغا كل نوى اشرت به الى اتفاق
النحويين في تقدير المتعلق في باب الصلة بالفعل اي وكل نوى قدر السابق
وهو استقر وما فيه معناه في الوصل فكل مبتدا وجملة نوى خبره اي قدر واسابقا
معمول به فقدم على عامله وهو نوى وفي متعلق نوى

والفاعل ارفعه بكل منهما فيها كذا نائبا او مستتبعهما
وشرط الاعتماد ليس معتبرا لدى سعيد وهو راي ما انتخى

لما بينت متعلق الظرف وحرف الجر اخذت في بيان حكم المرفوع بعد الظرف
والمجرور فاذا وقع بعدهما مرفوع فبكل واحد منهما اما ان يكون معتمدا
او غير معتمد والمراد بالاعتماد ان يكون صفة لموصوف او حالا لذي حال او صلة
لموصول او خبرا لذي خبر او تقدمه نفي او استفهام فان كان معتمدا كقولك
مررت برجل او زيد معه كاتب او على يده صقر وجاء الذي عنده كتابة او في
العلم زعمته وزيد عنده اخوه او عليه جبة وما عنده احد او في الدار احد
وهل في الدار او عنده زيد ففي المرفوع ثلاثة مذاهب احدها وجوب
كونه مبتدا مخبرا عنه بالظرف [struck] او الجار والمجرور وجواز كونه فاعلا

الثاني

الثاني جواز الوجهين ولو رجحية الفاعلية واختاره ابن مالك لان الاصل
عدم التقديم والتاخير والثالث وجوب كونه فاعلا قاله في المغني
وحكاه بن هشام وعن الاكثرين فاشرت بالبيت الاولى انهما اذا وقعا
معتمدين على احد الامور الستة يرفعان على الفاعلية وتنوين كل عوض
عن المضاف اليه اي بكل واحد وقولي منهما اي من الظرف والجار والمجرور
وقولي فيها اي في المواضع الاربعة التي سبق في النظم وجوب تعلق
الظرف وحرف الجر فيها بمحذوف والمشار اليه بذا المرفوع بالظرف والجار
وفي المواضع الاربعة ونائبا حال من ضمير المخاطب المرفوع بالمحذوف
ومستتبعهما معطوف باو المنوعة عليه فان لم يكن الظرف والجار والمجرور معتمدا
على شيء من الامور الستة ففيه مذهبان احدهما وهو مذهب البصريين
غير الاخفش وجوب رفعه بالابتداء فيكون الظرف والجار والمجرور خبرا
عنه نحو عندك زيد وفي الدار عمرو والثاني وهو مذهب الاخفش والكوفيين
جواز رفعه على الفاعلية كما لو كان معتمدا كما انهم يجيزون ذلك في نحو
قائم زيد فيعربون قائم مبتدا او زيد فاعلا سد مسد الخبر والجمهور يوجبون
كونها على التقديم والتاخير والى ذلك اشرت بالبيت الثاني تنبيه
حيث اعرب المرفوع بعدهما على الفاعلية فعلى العامل نفس الظرف والمجرور
لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل للاعتماد هنا او استقر محذوف
فيه مذهبان والمذكور منهما في النظم للاول وهو المختار في المغني

واجز كلا بعد ذي التنكير سواء كالجملة فاقف ما قفوا تفسير

فرع في حكم الجمل بعد النكرات والمعارف من تعيين الوصفية بعد النكرة
المحضة والحالية بعد المعرفة المحضة وجواز الامرين بعدما يتمحض منهما
وكذا الظرف والجار والمجرور فمثال وقوعها بعد النكرة المحضة نحو مررت
بطائر فوق غصن ورأيت طائرا على غصن ومثال وقوعهما بعد المعرفة

Copyright © King Saud University